

## متفرقات

### الأمن العام يفرج عن عبد اللطيف قبل موعد السفر

صباح اليوم، ينطلق محمد عبد اللطيف إلى «الأرض الجديدة». اللاجئ السوداني الذي كان من المقرر أن يفرج عنه الأمن العام في يوم سفره إلى الولايات المتحدة، لينقله بنفسه من النظارة إلى المطار، عاد وأفرج عنه أول من أمس، مانحاً بذلك عبد اللطيف فرصة تحضير نفسه مع عائلته للسفر. وعبد اللطيف كان اللاجئ الوحيد الذي بقي محتجزاً من بين الثلاثة عشر الآخرين، إذ كان القرار بالإفراج عنه يوم سفره. لكن بالنسبة إلى أصدقائه اللاجئيين، فإنَّ ضغطهم على المفوضيّة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو ما أدى إلى الإفراج عنه قبل موعد السفر.

(الأخبار)

### «سكانر» صينيّة في مستشفى حلبا الحكومي

دشن سفير الصين في لبنان، وو جيشان، آلة سكانر حديثة مقدّمة من الصين إلى مستشفى الدكتور عبد الله الراسي الحكومي في حلبا، من ضمن عدة آلات مماثلة وزعت على عدد من المستشفيات الحكومية في عدد من المناطق. وقال جيشان إثر جولته في المستشفى: «لفتني أن هذا هو المستشفى الحكومي الوحيد في هذه



المنطقة الذي تطل خدماته الاستشفائية أكثر من 400 ألف مواطن يسكنون في عكار». أما مدير المستشفى حسين المصري، فقال إنه «منذ افتتاح المستشفى عام 2006 فهذه هي الهبة الأولى التي تقدم بهذا الحجم».

### ماستر إعلام «اللبنانية» ليس مزحة؟

حضر أمس طلاب الماستر 2 مهني صحافة إلى عمادة كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية على الموعد الذي ضربوه على صفحاتهم الفايبرية من أجل حسم قضية تسجيل رسائلهم. لكن عميد الكلية د. جورج كلاس لم يكن على الموعد، «فالطلاب لم يطلبوا الموعد للقائه، والكلية لا تزال مشغولة في إصدار نتائج امتحانات الدورة الثانية»، كما يقول. هكذا، لم ينل الطلاب أجوبة على هواجسهم بشأن الموافقة على مخططات المشاريع التي يطرحونها وتعيين الأساتذة المشرفين عليها كي يباشروا في التحضير للرسالة، وخصوصاً أنّ الوقت بات داهماً، فالمهلة تنتهي في نهاية السنة. ينفي كلاس في اتصال مع «الأخبار» أن يكون هناك أي عمل ارتجالي في ما يخص القضايا الأكاديمية في الكلية، مؤكداً أنّ واجباتنا تقضي بدعوة الطلاب إلى لقاء لتنسيق مشاريع الرسائل، وهذا الأمر سيحدث فور الانتهاء من الأعمال الإدارية المتعلقة بالامتحانات. وسيتم، بحسب العميد، اختيار من يحق له أن يقدم الرسالة، «فهناك معايير أكاديمية صارمة، والقصة مش مزحة. والدليل أن هناك 12 طالباً فقط من أصل 183 سجلوا رسائلهم منذ 3 سنوات ناقشوا حتى الآن». وأكد الرجل إعادة النظر في المهل القانونية التي يحددها المرسوم 2225 بـ 12 شهراً، وفق المصلحة الأكاديمية ونظراً إلى الظروف الإدارية القاهرة، من دون أن يحدد الفترة الممددة للعام الجامعي.

(الأخبار)

### «ألف» تدين اعتداءات شرطة مجلس النواب

دانت منظمة «ألف» تحرك من أجل حقوق الإنسان» الاستخدام المفرط للقوة التي لجأ إليها الجيش اللبناني وشرطة المجلس النيابي لمنع المواطنين من الاحتجاج أمام مجلس النواب، في إشارة إلى تحركي «الحملة الوطنية للإصلاح الانتخابي» وجمعية «شمس». ودعت المنظمة في بيان وزّعه أمس الحكومة اللبنانية إلى «فتح تحقيق مستقل ونزيه وفوري في هذه الاعتداءات الوحشية ومحاسبة المسؤولين عنها».

### عائلات بريج: للعودة على قواعد شفافة

رأى ممثلون عن العائلات المقيمة في بلدة بريج الشوفية، إثر اجتماع عقده أمس أن «المساعي التي بذلها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والبطيرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي والتائب وليد جنبلاط، لم تكن يوماً إلا في إطار إعادة البناء وترسيخ صيغة العيش المشترك». واعتبروا في بيان وزّعه أمس أن «العودة الكريمة لأهلنا المقيمين خارج البلدة يجب أن لا تتم تحت عناوين تستحضر جزءاً من ماضٍ بغيض وقعننا في حباله، بل على قواعد شفافة».

وعامل الأمان فيها مفقود، إذ لم يراع في البناء احتمال حدوث هزة أرضية أو تسرب مياه أو حتى مطر! والأرض ليست من النوع الصخري». أما بالنسبة إلى خطة التدعيم، «فقد اعتمد البناء على خطة تدعيم مؤقتة، تُسمى «مبدأ نيلز»، على عكس «مبدأ إنكورز» المطلوب، الذي يشكك أرضية المبنى باللواقط، أو «الخوابير» بالتعبير الهندسي».

ثمة ما هو أخطر من ذلك. وبحسب الخبير أيضاً، فالخرائط تشير إلى «خطا فادح، هو وقوع الشمال مكان الشرق». خطأ قد يبدو سهلاً، لكنه «يشير إلى غياب التدقيق». وقد انسحب التلاعب على تحديد الجهة الخلفية للمبنى، بحيث «صارت الواجهة هي واجهة المبنى 97، فيما الجهة الخلفية هي الجهة الموازية للطريق، هرباً من التراجمات». ولم تنج الطوابق السفلية أيضاً من التلاعب، إذ أشار الطوبوغراف إليي مريج إلى «وجود مخالفات تطاول مناسيب الأرض (الشقالات) وكذلك إظهار الحدود». فما الذي حصل؟

أقفل الخبير تقريره، وبقيت الرخصة على قانونيتها، مع كل تلك المخالفات. وهي التي منحها اتحاد البلديات سابقاً. وأكثر من ذلك، فقد استيقظ القاضي، الذي أوقف سابقاً بناءً على تقرير الخبير الحفر، بانتظار «تحسينات» على الخرائط وخطة تدعيم وحفر و... و...، في أحد صباحات الأسبوع الماضي وأصدر قراراً يقضي بالسماح باستكمال الحفر، بما أنه «لم تحصل أضرار حتى الآن والبنية لم تقع». وهذا ما دفع المتضررين إلى استئناف الدعوى. وينتظر أن يحصلوا على جواب القضاء الأخير في غضون الساعات أو الأيام المقبلة، وهي «الخرطوشة» الأخيرة للخاصين على حياة قد تصير ركاباً. أما صاحب المشروع، فمكمل في مشروعه، الذي سبق أن باعه على الخرائط.



### ستقوم العمارة الجديدة فوق زيتونتين، يقول الساكنون إنهما معمرتان



الذي يشكو أهله الضرر؛ فمن المفترض أن يتعد المشروع 3 أمتار، غير أن ما يحصل هناك هو أنه لم يتراجع «متراً واحداً». وما يزيد الطين بلة أنه «منذ 3 أيام، وجد الطوبوغراف أن لنا في ذمة صاحب المشروع متراً». ويضاف إلى ذلك المتر آخر يعود إلى البلدية لتجميل الطرقات، إلا أنها تنازلت عنه. كذلك هناك ما نسمة نسبة الاستثمار السطحي التي من المفترض ألا تتعدى 50% للبناء. أما في الخرائط التي اطع عليها المتضررون، فالبناء «مفلوش على كامل العقار». وبحسب اعترافات الرجل المسجلة، مع «البرطيل»، صارت الـ 50% «75%».

والسؤال هنا: كيف استحصل على الرخصة من اتحاد البلديات، وهي التي استعصت على الثلاثة الذين سبقوه؟ يقول المتضررون إنه بالمنطق من المفترض أن «يراعي» التراجع الخلفي (أي نسبة التلاصق). وإلى ذلك تُضاف خطة التدعيم ومدى وقوع النظر، وسلامة البناء أولاً وأخيراً. وعلى أساس قانونية تلك الطلبات، تعطى الرخص. لكن ما حصل أن الرخصة منحت، رغم المخالفات التي أثبتتها الخبير المكلف من قبل قاضي الأمور المستعجلة زياد غنيمه. وبحسب غنيمه، فإن «الدراسة المقدمة غير محترفة

أيام، قبل أن يسأل المتضررون عما ينوي الرجل فعله. يومها، ضاع الجواب، أو أنه «لم يكن يراد الوضوح فيه»، تقول إحدى المهندسات القاطنة في المبنى. لكن مع مرور الأيام، انضح الأمر: ستولد عمارة هنا. ثار الأهالي «بهذوء»، وخصوصاً أن ثلاثة أشخاص، قبل هذا الرجل، كانوا قد فشلوا في الحصول على رخصة للبناء. فكيف حصل هو على الرخصة؟

يقول وس. في «اعترافات» يحتفظ الأهالي بـ «تسجيل» مصور عنها، بأنه رشا المسؤولين عن الرخصة بـ (30 ألف دولار)، وهو مستعد لدفع «خمسين أخرى لتسوية خريطة جديدة لتأثم المكان». هذا ما ينقلونه عن التاجر الذي زارهم لإبراز «نياته الحسنة». يضيف الأهالي أكثر من ذلك بكثير. يبدأون حديثهم من الأرض التي لا تتسع «بالمنطق» لأكثر من «كابينة»، يقولون. فعرضها لا يتعدى الكثير، ويصل في مكان ما إلى «اللامساحة». مع ذلك، فالمساحة «كافية». يقول نائب رئيس بلدية المنصورة الياس الحاج. وبما أنها كافية، بدأ الحفر الذي نبشت معه الأساسات. هنا، لجأ المتضررون إلى قاضي الأمور المستعجلة. يومها، كلف القاضي الخبير زياد غنيمه الذي خلص بنتيجة أنه «لا وجود لخطة للقيام بالحفريات ولا لخطة للتدعيم»، استناداً إلى خرائط الترخيص التي اطع عليها.

هنا، بدأ الأهالي يكشفون «المخالفات». في مخالفة أولى، بعد المساحة، ثمة ما ينض عليه قانون التنظيم المدني (ومثله المحضر رقم 1 للمجلس الأعلى للتنظيم المدني)، الذي على أساسه تعطى الرخصة، وهو ما يسمى «التراجع الخلفي» (الجهة الخلفية للبناء). فبحسب هذا المصطلح، يفترض أن يكون «التراجع الخلفي من ناحية الردميات بحدود ثلاثة أمتار». وبحسب الخرائط، جهة الردميات هي «الجهة المتاخمة لحدود المبنى»



**أم النور**  
**Oum el Nour**  
rehabilitation & drug prevention  
للتأهيل و الوقاية من المخدرات



**DON'T ALLOW DRUGS TO RULE THE YOUTH AROUND US... SO KEEP AN EYE ON YOUR KIDS**

Help Oum el Nour provide its rehabilitation programs free of charge

To make a donation, call us on 76 47 01 01 or email us to [oumelnour.info@gmail.com](mailto:oumelnour.info@gmail.com)

<http://www.facebook.com/OumelNour.mdl>  
[http://twitter.com/OumelNour\\_md1](http://twitter.com/OumelNour_md1)  
<http://www.youtube.com/OumelNourTV>